

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)
مدارس الأقليات في الدولة العثمانية

الباحث/محمد أحمد محمد

قسم التاريخ- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المقدمة:

منحت الدولة العثمانية اهتماماً بالغاً برعاياها من غير المسلمين وبصفة خاصة النصارى واليهود، وكان المبدأ الذي انطلقت منه هو دين الإسلام الذي فرض على الدولة الإسلامية رعاية مصالح كل من يندرج تحت لوائها، ولهذا فقد حصل غير المسلمين من أبناء الطوائف على مدى واسع من الحرية التي ضمنت لهم ممارسة شعائرهم الدينية، بالإضافة إلى حماية أرواحهم وممتلكاتهم التي كانت مسئولة عنها، وكانت حياة هؤلاء من غير المسلمين أفضل كثيراً مما لو كانوا يعيشون مع أبناء جلدتهم، لأنه من المعروف أن بعض الطوائف كانت تضطهد الأخرى وتاريخ أوروبا حافل بالكثير من أحداث الحروب والاضطهاد التي قامت على أساس ديني.

وكان هذا الاهتمام بالطوائف غير المسلمة واضحاً جلياً في ظل الدولة العثمانية والتي شهدت تنوعاً دينياً ومن مختلف الأعراق تميز بالعيش المشترك والتداخل فيما بينهم، كما حظى رجال الدين من الطوائف غير المسلمة باعتراف السلطات العثمانية بهم، وحصلوا على امتيازات خاصة واستعانت بهم في إدارة شئون طوائفهم بشكل مستقل، وأصبح هؤلاء يتمتعون بالمراتب الوظيفية وكانوا هم همزة الوصل بين السلطة وأهل الطائفة، ولم يتدخل العثمانيون في إقامتهم لشعائرهم، وكانت الدوائر العثمانية ملجأ للحرية الدينية.

وكان التعليم في الدولة العثمانية للطوائف غير المسلمة يعكس هذا الاتجاه للحرية الدينية وتوفير مدارس خاصة بهذه الأقليات الدينية غير المسلمة، فكان من حق كل طائفة دينية افتتاحها واختيار المناهج الدراسية الخاصة بها والمعلمين وإدارتها والإنفاق عليها على أن تكون هذه المدارس تحت ملاحظة مجالس المعارف الخاصة بكل منطقة جغرافية⁽¹⁾.

لقد كان "التعليم الأولى"، عند الأقليات غير المسلمة لا يختلف كثيراً في جوهره عن التعليم عند المسلمين، أي أنه كان تعليمياً دينياً يتم في كتاتيب أو في الأديرة أو الكنائس، وكان يضاف إليه تعليم "اللغة السريانية" التي كانت لا تزال في القرن السادس عشر الميلادي هي لغة الطقوس الدينية لدى بعض الأقليات الدينية وأخذ يحل محلها في القرن السابع عشر الميلادي اللغة العربية التي أصبحت لغة تلك الأقليات منذ ذلك القرن⁽²⁾، وكان التلاميذ

(1) عبد السلام عبد العزيز فهمي، السلطان محمد الفاتح، بيروت، 1975م، ص 45.

(2) شاكر الخوري، مجمع المسرات، مطبعة الاجتهاد، بيروت، 1980م، ص 15.

د / خيرية بنت علي بن عبدالله الشهري

يتعلمون في مدارس الأقليات القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب وقليل من المعارف الدينية واللغوية والعربية⁽³⁾.

وكان يطلق على المعلم لقب "المؤدب" أو "المطوع" في شرقي الجزيرة العربية وكانت هناك بعض الكتاتيب للبنات، ويطلق على الشبيخة المعلمة لقب "الخوجة"، وكان التعليم في الكتاب مجانياً أسسه بعض الأثرياء أو بعض رجال الدولة من قضاة أو ولاة وغيرهم.⁽⁴⁾ وقد يكون قد اختص بأوقاف معينة تصرف منها أجور المعلم وأحياناً ما يلزم تلاميذه من نفقات غذاء ولباس ولا سيما منهم الأيتام والفقراء، أما إذا كان منشأ الكتاب هو المعلم نفسه فإنه كان يتقاضى من كل طفل أجرة زهيدة تعرف بـ "الخميسية" لأن المعلم كان يتسلمها يوم الخميس من كل أسبوع، وقد تقدم في القرى على شكل هدايا نوعية.⁽⁵⁾ ومن هنا جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "مدارس الأقليات في الدولة العثمانية" والله نسأله التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الهدف من الدراسة

- (1) إزالة التشويه الكبير الذي لحق بالخلافة العثمانية بسبب أعداء الإسلام في أوروبا بدافع من حقدهم الشديد على الإسلام ومن تبعهم من بعض مؤرخي الإسلام.
- (2) تصحيح بعض المعتقدات الخاطئة السائدة حول طبيعة العلاقات بين مختلف الأعراق والطوائف الدينية التي احتواها المجتمع العثماني.
- (3) توضيح حقيقة أن الدولة العثمانية كانت تكفل لرعاياها من غير المسلمين الحماية وممارسة شعائرهم الدينية مقابل ضرائب خاصة يدفعونها للخزينة (الجزية).
- (4) التأكيد على حقيقة أن الكثير من الرعايا المسيحيين واليهود كانوا يتمتعون بحماية دول أوروبية معينة ولا يخضعون للقوانين والأنظمة العثمانية المتبعة بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة.
- (5) إبراز دور مناخ الحرية التي تتمتع بها الأقليات من خلال مدارس خاصة بهم سواء أقامها أهالي منطقة معينة أو جاليات أجنبية في تعليم عصري متقدم.

خطة البحث:

وقد تم تقسيم خطة البحث إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الأقليات في الدولة العثمانية.

المبحث الثاني: مدارس الأقليات في الدولة العثمانية.

(3) محمد فؤاد كوبرللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967م، ص 64.

(4) محمد حسن العبداروس، الحياة الفكرية في شرقي الجزيرة العربية في العهد العثماني (1870 - 1922م)، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57، 58، تونس، 1990م، ص 391.

(5) حسن عبد الملك الحسني، تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر، تقديم سلامة صالح النعماني، عمان، 1985م، ص 124.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

المبحث الأول

الأقليات في الدولة العثمانية

برزت الإمبراطورية العثمانية على مسرح التاريخ سنة 1300م أو نحوها في الجزء الغربي من آسيا الصغرى غير بعيد عن مدينة استانبول الحديثة، واستطاعت أن تتوسع غرباً وشرقاً بعد أن قهرت المملكة البيزنطية والغربية والبلغارية بالإضافة إلى الإمارات التركية في الأناضول، وأخيراً دولة المماليك المتمركزة في مصر، وبحلول القرن السابع عشر كان العثمانيون قد بسطوا سلطانهم على أراضي شاسعة في غرب آسيا وشمال أفريقيا بالإضافة إلى جنوب شرقى أوروبا، والواقع أن الجيوش العثمانية حاولت وأخفقت مرتين في فتح فيينا الأولى في سنة 1529م والثانية سنة 1683م.⁽⁶⁾

تعتبر الإمبراطورية العثمانية من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ وأكثرها وأطولها عمراً، إذ شملت معظم الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية الرومانية الشرقية وأجزاء من شمال البلقان والشاطئ الشمالي للبحر الأسود، وهي أجزاء لم تخضع يوماً لحكم الدولة البيزنطية، ودامت الإمبراطورية منذ عام 1300م إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وشملت الإمبراطورية بلدان غير عربية مثل بلغاريا، صربيا، اليونان، ورومانيا، إلى أن قال السياسي البريطاني غلادستون: "تم إخراجهم هم وأمتهم من البلاد التي أخضعوها". لكن الحكم العثماني عمر لفترة أطول في البقاع الآسيوية والأفريقية من الإمبراطورية، ولا نغالي إذا قلنا أن الدولة العثمانية بقيت ما يقارب 600 عام على المسرح السياسي الأوروبي مثلها في ذلك مثل فرنسا وملوك الهابسبورغ.⁽⁷⁾

مفهوم الأقليات

اشتق لفظ أقلية من مادة "قل" وهي في لسان العرب القلة ضد الكثرة⁽⁸⁾، وفي الزمخشري: القلة والقل كالذل والذلة وإذا أخذنا تعريف اللجة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فإن تعريف الأقلية هو: "جماعات متوطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة، وخصائص اثنية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما، وترغب في دوام المحافظة عليها."⁽⁹⁾

(6) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700 – 1922م، تعريب أيمن الأرمنازي، العبيكان، مطابع جامعة كامبردج، الرياض، السعودية، 2004م، ص 30.

(7) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، 1967م، ص ص 64، 74.

(8) موسوعة لسان العرب.

(9) محمد مورو، الأقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2009م، ص 16.

الأقليات غير المسلمة واندماجها في مجتمع الدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية تشمل رقعة واسعة من العالم امتدت بين قارات آسيا وأفريقيا وبعض أجزاء أوروبا، وقد احتفظت الأقليات الأخرى بأحقيتهم الدينية فعاشوا مع المسلمين جنباً إلى جنب في ظل التسامح الديني.⁽¹⁰⁾

فالدولة العثمانية هي التنظيم السياسي الوحيد الذي اعترف رسمياً بالأديان السماوية الثلاث، وأوجد نظامها السياسي تعايش سلمى يسوده الانسجام⁽¹¹⁾، فقد بلغ عدد القوميات فيها حوالي 60 قومية، وكان لهذه القوميات دوراً في بناء دولة حديثة قوية، أو في إثارة مشاكل الأقليات التي استعصى حلها على الحكومات الحديثة إلا أنها تمكنت من إيجاد حلول لها⁽¹²⁾، وقد تعايش المسلمون وغير المسلمين في المدن العثمانية معاً إذ تعلم غير الأتراك اللغة التركية، كما أن المصاهرة بين القوميات والأديان الأخرى كان أمراً عادياً.⁽¹³⁾ إن المجتمع الذي قامت الدولة العثمانية لتشيدته كان مجتمعاً متعدد الملل والأعراف، ومن غير المقبول أن ينهض المجتمع دون الاعتراف بالتعددية بما لا يتعارض مع أهداف الدولة، وبالتالي استطاعت الدولة من تحويل هذه العناصر إلى نقاط فاعلة أعطت للنظام السياسي العثماني قوة وحيوية مكنته من الاستمرار والامتداد وفتح دول جديدة، ولم يكن هناك تعارض أو صدام بين المجتمع والدولة، وعندما حدث ذلك الصدام كانت الدولة في طريقها إلى السقوط.⁽¹⁴⁾

وتتضمن الأقليات في العالم العربي وفقاً للترتيب الهجائي: "الأشوريين، الأرمن، الإسماعيلية، الأقباط، الأكراد، البربر، التركمان، الدروز، الزيدية، الضحراويين، الطوارق، العبيدين، العلويين، الكلدان، المارونيين، اليزيديين، اليهود في العالم كله توجد ثمانية آلاف أقلية إثنية عرقية و 7600 لغة، ويعرف الباحث صلاح سعد الأقلية بأنها جماعة من الناس

(10) أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، بيروت 1997م، ص 18 ، 21.
(11) بان غانم أحمد الصباغ، سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية، دراسة تاريخية، مجلة التربية والعلم، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، مجلد 19، عدد 5، 2012م، ص 9.
(12) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ص 19.
(13) محمد فؤاد كوبرللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد سعيد سليمان، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993م، ص ص 78، 82.
(14) كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002م، ص ص 225 ، 235.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)
تشكل عددياً أقلية بالمقارنة مع جماعة أخرى تعيش معها في وطن مشترك تشكل الأغلبية. (15)

والآتي جداول توضح إحصائيات بأعداد السكان حسب الأديان والأجناس البشرية داخل الدولة العثمانية:

جدول رقم (1)

يوضح أعداد السكان بحسب الأديان في الدولة العثمانية وفق إحصاءات عام 1840م (16)

| المجموع | أفريقيا | آسيا | أوروبا | الديانة |
|------------|----------|------------|------------|-----------------|
| 21.000.000 | 3.80.000 | 12.650.000 | 4.5550.000 | مسلمون |
| 13.000.000 | ----- | 3.000.000 | 10.000.000 | الروم الأرثوذكس |
| 900.000 | ----- | 260.000 | 640.000 | الكاثوليك |
| 150.000 | ----- | 80.000 | 70.000 | اليهود |
| 300.000 | ----- | 60.000 | 240.000 | أديان أخرى |
| 35.350.000 | 3.80.000 | 16.050.000 | 15.500.000 | المجموع |

جدول رقم (2)

يوضح الأجناس البشرية وأعدادها التي كانت تقطن الدولة العثمانية وفق إحصاءات عام 1840م. (17)

| المجموع | أفريقيا | آسيا | أوروبا | الأجناس البشرية |
|------------|-----------|------------|------------|------------------|
| 12.800.00 | ----- | 10.700.000 | 2.100.000 | الأتراك |
| 2.000.000 | ----- | 1.000.000 | 1.000.000 | اليونانيون |
| 2.400.000 | ----- | 2.000.000 | 400.000 | الآرمن |
| 150.000 | ----- | 80.000 | 70.000 | اليهود |
| 6.200.000 | ----- | ----- | 6.200.000 | السلافيون |
| 4.000.000 | ----- | ----- | 4.000.000 | الرومانيون |
| 1.500.000 | ----- | ----- | 1.500.000 | الألبانيون |
| 36.000 | ----- | 20.000 | 16.000 | التتر |
| 4.685.000 | 308.000 | 850.000 | ----- | العرب |
| 200.000 | ----- | 200.000 | ----- | السريان والكلدان |
| 80.000 | ----- | 80.000 | ----- | الدروز |
| 1.000.000 | ----- | 1.000.000 | ----- | الآكراد |
| 85.000 | ----- | 85.000 | ----- | التركمان |
| 214.000 | ----- | ----- | 214.000 | العُجْر |
| 35.350.000 | 3.800.000 | 16.050.000 | 15.500.000 | المجموع |

(15) محمد مورو، مرجع سابق، ص 16.

(16) بان غانم أحمد الصباغ، مرجع سابق، ص 7.

(17) بان غانم أحمد الصباغ، المرجع نفسه، ص 8.

ومن خلال تتبع الإحصاءات المتعددة للسكان الموضحة في الجداول السابقة في الدولة العثمانية وفي مراحل زمنية متفاوتة، نجد أن السمة الرئيسية للأساس الديمغرافي والأنتى للدولة يتسم بالتنوع والتعدد الذى تتعايش داخله الديانات الثلاث (الإسلام ، النصرانية، اليهودية)، فضلاً عن التعدد الدينى فهناك التعدد القومى والمذهبي داخل الديانات الثلاث.

حرية الأديان والأقليات:

بعد الفتوحات الواسعة التى امتدت على ثلاث قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا حكمت الدولة العثمانية شعوباً عديدة اختلفت قوميتها وأديانها ولغاتها⁽¹⁸⁾، ضمت منطقة الشرق الأوسط كنائس متنوعة: (الروم، الأرثوذكس، السريان، اليعاقبة، الأرمن، الموارنة، الكلدان، الآشوريين، الملكيون، البروتستانت) بالإضافة إلى اليهود وطوائف إسلامية.⁽¹⁹⁾

لم يكن المسيحيون واليهود يتمتعون بالمساواة التامة مع الرعايا المسلمين، إلا أنهم نعموا ببعض الحريات الدينية فى ممارسة شعائرهم، وتكفلت الدولة بمسئولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم فى ظل نظام الملل الذى كان يصنف رعايا الدولة على أساس المذهب الدينى وليس على أساس القومية أو اللغة.⁽²⁰⁾ وكان لكل ملة مسيحية رئيسها الدينى وهو البطريرك وهو ما يتعارض مع فكرة الدولة الحديثة التى تنظر إلى رعاياها على أساس المواطنة القائمة على المساواة فى الحقوق والواجبات.⁽²¹⁾

ومفهوم المواطنة حديث نشأ فى أواخر القرن الثامن عشر فى أوروبا ولم يكن سائداً فى بداية العهد العثماني⁽²²⁾.

(18) يركز البرت حوراني على الطابع العالمى للسلطنة العثمانية فيصفها بأنها جامعة متماسكة فى إطار موحد من النظام والإدارة لمناطق مختلفة عديدة. انظر: Albert Hourani, the Ottoman Background of the Modern Middle East, Essex, 1910, P. 9.

(19) عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م، ص 26، وانظر: بطرس لبيكى، تطور مؤسسات التعليم فى لبنان خلال القرن الأخير من الحكم العثماني، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57، 58، تونس 1990م، ص 463.

(20) بيار رافال، المسيحيون فى الشرق فى القرنين الثاني والثالث، المسيحية عبر تاريخها فى المشرق، مجموعة مؤلفين تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهر، ط2، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، 2002م، ص ص 66 – 67.

(21) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516 – 1916م، دمشق، 1974م، ص 94.

(22) جوزيف أبو نهر، المسيحيون وهاجس الحرية فى العهد العثماني، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، 2013م، ص 4.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

تمتعت كل ملة باستقلالية داخلية تحت سلطة رئيسها الروحي (حاخام باشى لليهود، بطريك أو كاثوليكوس للمسيحيين، إمام للعلويين .. الخ) وذلك فيما يعود إلى الأمور الدينية وبعض الأمور المدنية كإنشاء المدارس والمستشفيات والزواج والإرث والوصية.⁽²³⁾

ونتيجة بعض التجارب المريرة نشأت بين المسيحيين في الشرق نزعة إلى الوحدة والإصلاح شجعتها كنيسة روما عبر بعثات الإرساليات منذ أواخر القرن الخامس عشر وبلغت ذروتها في القرن التاسع عندما وجد المرسلون اللاتين أنفسهم في منافسة مع المبشرين البروتستانت الإنجليز والأمريكيين، وكانت الإرساليات الكاثوليكية تضم مرسلين من مختلف الرهبانيات والجنسيات الأوروبية ولكن غالبيتهم من الفرنسيين الذين فتحوا المدارس، وساهموا في تكوين نخب منفتحة على ثقافة الغرب وأكثر اهتماماً بتعليم البنات.⁽²⁴⁾

وأعلنت فرنسا نفسها حامية للموارنة وأخذت تطالب بحماية جميع الكاثوليك الشرقيين الروم، الملكيين، السريان الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، وتوطدت علاقة الروم الأرثوذكس بروسيا في القرن التاسع عشر وفتحت لهم المدارس.⁽²⁵⁾

وانتشرت مدارس الإرساليات المسيحية الأوروبية في المدن والقرى التي يكثر فيها المسيحيون إلى جانب المسيحية الطائفية، واعتمدت المناهج والطرق الحديثة، كما أولت اللغة العربية والأدب العربي اهتمامها.⁽²⁶⁾

(23) البطريرك روفائيل بيدويد، الكنيسة الكلدانية، مجلة المنارة، عدد 27، 1986م، ص ص 177 ، 188.

(24) Archives des Affaires Etrangères Francasis (A.A.E.F) Corresp por Beyrowth Registre.

(25) كاترين مايور جاوين، نهضة الكنائس في نهاية العصر العثماني "المسيحية عبر تاريخها في الشرق"، ص ص 751.

(26) إبراهيم هاشم، المجمع اللبناني رائد التعليم المجاني والالزامي، عدد 3، المنارة، ص 329. وانظر: ليلي الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرن السادس عشر والسابع عشر، ج1، بيروت، 1989م، ص 77.

أنشأت الدولة العثمانية شبكة واسعة من المدارس المدنية في مختلف المراحل التعليمية، وأقامت دوراً لتأهيل المعلمين لجميع تلك المراحل، وفتحت باب التعليم أمام الفتيات حتى الجامعة، ونظمت وزارة المعارف ودوائرها حتى أصبحت قادرة على إدارة تلك الشبكة الواسعة وتطويرها⁽²⁷⁾، ومدت ذلك التعليم بكل مراحلها، ولو بشكل مصغر إلى ولايات الإمبراطورية، وأنشأت "مجالس معارف"⁽²⁸⁾ في تلك الولايات، وتابعت الدولة إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا وكانت المدرسة العثمانية التي أسست في باريس مركزاً للطلاب العثمانيين في العاصمة الفرنسية، كما عمدت الدولة أيضاً إلى الاستفادة من استشارات خبراء الدول الأوروبية في ميدان التربية ومناهج التعليم.⁽²⁹⁾

وقد وضعت الدولة العثمانية حداً للازدواجية الدينية والعلمانية، وأقامت نظاماً مدرسياً علمانياً كلياً كانت فيه جميع المؤسسات التعليمية تحت إشراف "وزارة التربية" وأغلقت المدارس الدينية التي كان عددها 497 مدرسة ويدرس بها ثمانين ألف طالب.⁽³⁰⁾

وكانت المدارس العثمانية تقسم إلى مجموعتين كبيرتين، ففي المجموعة الأولى كانت تدخل "مدارس الخارج" التي كانت تدرس فيها أصول المعارف كاللغة العربية والعلوم العقلية، أما المجموعة الثانية فكانت ضمن "مدارس الداخل" التي تدرس المعرفة المتقدمة أي العلوم الدينية، إلا أن كل مجموعة من هذه المدارس كانت تقسم بدورها إلى درجات.⁽³¹⁾

وكانت هذه المدارس تتركز في بعض المدن الكبرى ففي سنة 1529م كان يوجد في أدرنة 14 مدرسة وفي استانبول في القرن السابع عشر يوجد 25 مدرسة، وقد وصل عدد المدارس في القرن التاسع عشر إلى 170 مدرسة، ومن هذه المدارس أسس البشوات 49 مدرسة وبقيّة أفراد الطبقة الحاكمة 35 مدرسة وأسس العلماء 35 مدرسة والسلاطين 26.⁽³²⁾

(27) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 218 – 219.

(28) تماثل الإدارات التعليمية التابعة للمديريات التعليمية في وقتنا الحالي.

(29) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعادوي، ج2، منظمة المؤتمر الإسلامي، استانبول، 1999م، ص 410.

(30) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، القاهرة، 1957م، ص 24.

(31) خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة د. محمد الأرنؤوطي، ج1، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م، ص 257 – 258.

(32) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 259.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

واقع مدارس الأقليات غير المسلمة:

لم تكن غالبية المدارس التي أقامتها الدولة العثمانية مخصصة لطائفة دينية دون أخرى، بل كانت متاحة لكل رعايا الدولة من مسلمين وغير مسلمين، إلا أن السلطات لم تتيح في البداية دخول الطلبة المسلمين في مدارس الصبيان (الابتدائية) والرشدية (المتوسطة) المخصصة لغير المسلمين أو بالعكس، بل قررت إقامة مدارس خاصة بالمسلمين فقط أو بغيرهم⁽³³⁾، وقد قضت المادة السادسة في نظام المعارف العام أن يتم تدريس المواد الدينية في مدارس الصبيان بتوجيه من قبل الرؤساء الروحانيين وأن يتم تدريس المواد الأخرى كالتاريخ والجغرافيا والحساب والعلوم باللغات المحلية، وتبع هذا النظام أيضاً بالمدارس الرشدية، أما المدارس الإعدادية فقد سمح بالدراسة فيها للمسلمين وغيرهم⁽³⁴⁾. وغالباً ما أقام مدارس الأقليات غير المسلمة أرباب الخير والأغنياء من غير المسلمين، وكانوا يديرونها بمعرفتهم، كما كانت تتخذ إحدى الغرف الملحقة بالكنائس أو الأديرة كمدرسة يقوم الرهبان بالتدريس فيها⁽³⁵⁾. وكانت تنقسم هذه المدارس إلى قسمين:

1- المدارس المليية: التي تعود ملكيتها إلى الطوائف الدينية (المسيحية بالدرجة الأولى) وتغطي نفقاتها من الأوقاف المخصصة لها ويتم إدارتها عن طريق الطوائف والبطريركيات التي تتبعها.

2- المدارس الخاصة: والتي تقوم من قبل الأشخاص⁽³⁶⁾.

وانتشرت المدارس الخاصة غير الإسلامية في غالبية أنحاء الدولة العثمانية، ولم تتدخل الدولة العثمانية في شؤونها أو مناهجها وترك محمد الفاتح بعد فتح استانبول سنة 1453م المدارس الموجودة بيد الرؤساء الروحانيين ومنحهم الحرية المطلقة في إدارتها⁽³⁷⁾.

(33) فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، مجلد 1، ط1، بيروت، لبنان، 2003م، ص 413.

(34) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 117.

(35) مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة كمال خوجه، دار السلام، بيروت، 1980م، ص 54.

(36) عزيز سامح التز، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، القسم الأول، تعريب محمود علي عامر، بيروت، 1989م، ص 54.

(37) يعقوب لاندان، تاريخ اليهود في مصر في الفترة العثمانية 1517 - 1914م، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2000م، ص 294. وانظر أيضاً: أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ط2، دمشق، د.ت، ص 374، 379.

ولم تضع الدولة العثمانية قانوناً لتقييد التعليم في المدارس غير الإسلامية في البداية، ولكن بعد ازدياد تدخل الغرب في شئون الدولة العثمانية، وظهر مسألة الأقليات غير المسلمة وخاصة المسيحية، قامت الدولة بوضع تشريعات لمنع قيام هذه المدارس بما يتعارض مع سياسة الدولة، ويرى الكاتب العثماني اليهودي أورام غالانتى أن من أهم المميزات التي منحها فرمان التنظيمات العثمانية للعناصر غير المسلمة هي حرية التدريس وحرية اللغة.⁽³⁸⁾

وبعد إعلان التنظيمات قامت الأقليات غير الإسلامية بإحياء مدارسها وإصلاحها في داخل الدولة، كما قام أفرادها بإرسال أبنائها إلى الخارج لأجل الدراسة، أو إدخالهم في المدارس الأجنبية التبشيرية التي كانت تنتشر وتتوسع يوماً بعد آخر.⁽³⁹⁾ أما القرارات والأنظمة التي أصدرتها الدولة فكانت محاولة منها لتنظيم هذه المدارس بالشكل الذي تتمكن هي من الإشراف عليها أو مراقبتها، وخصصت بعض مواد نظام المعارف الصادر في 1869م المادة 129 لتعريف المدارس الخاصة (الأهلية) بأنها المدارس التي تقام من قبل الطوائف الدينية أو من قبل أفراد في الدولة أو أجانب ولم تنص على الطوائف غير الإسلامية.⁽⁴⁰⁾

ولأن الدولة كانت تخاف من هذه المدارس أصدرت بعض الأوامر للحد من النشاط المعادى لهذه المدارس اتجاه الدولة منها حظر تدريس المواد المخالفة للأداب وسياسة الدولة، وألزمت هذه المدارس بتصديق مناهجها الدراسية وكتبها المقررة في وزارة المعارف أو في الولايات.⁽⁴¹⁾

كما حددت الدولة نشاطات مدارس الأقليات غير المسلمة بالتعليمات التي أصدرتها سنة 1896م فألزمت أصحابها الحصول على موافقة الدولة عند تأسيسها، وعدم استخدام المعلمين والموظفين والمديرين الذين لم تعتمد شهاداتهم الدراسية، وعدم تبادل المطبوعات الممنوعة بها، وألزمت مديري المعارف في الولايات بالقيام بالتفتيش على هذه المدارس في الشهور المختلفة في السنة للتعرف على أوضاعها العامة ومدى ملائمة نظامها الداخلي والتدريس والكتب أو الطلبة وما يلحق للطلاب، وحددت المادة 52 المخالفات وهي:

(38) محمد فريد بك المحامى، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977م، ص 88.
(39) أحمد إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، 1516 – 1918م، الموصل، 1983م، ص 210.
(40) محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، 1957م، ص 87.
(41) ساطع الحصرى، البلاد والدولة العثمانية، القاهرة، 1957م، ص ص 65، 84.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

-الإساءة للدين الإسلامى والسلطان العثمانى ومصالح الدولة، ومخالفة الأصول والأنظمة، وإدخال الكتب والمطبوعات الممنوعة أو تلقين أفكار فاسدة.⁽⁴²⁾

كما منعت الحكومة إقامة مدارس الأقليات غير المسلمة فى الأماكن التى لا يقيم بها أتباعها، وألّمت جميع المدارس غير الإسلامية وضع لوحة على باب المدرسة يذكر فيها وباللغة التركية وبلغه الطائفة التى تعود إليها المدرسة بالحروف المتبعة عندها: اسم تلك المدرسة ونوعها - قومية أم خاصة، داخلية أم نهائية للذكور أم للإناث أم مختلطة.⁽⁴³⁾ وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب العظمى أخذت تنظر إلى مدارس الأقليات غير المسلمة بنظرة أكثر أهمية فأصدرت فى عام 1915م التعليمات الخاصة بهذه المدارس وألّمتها بتدريس اللغة التركية والتاريخ والجغرافيا باللغة التركية ومن قبل معلمين أتراك لتأمين تفتيشها ومراقبة هذه المدارس.⁽⁴⁴⁾

ورغم هذا التعليمات الخاصة بالمدارس غير المسلمة لم تكن تلتزم بها تماماً بل كان مؤسسوها يعارضون تدخل الدولة فى شئونها، وكان لبطارقة الروم والسفارات الأجنبية دور كبير فى إبقاء الكثير من الأوامر والتعليمات المتعلقة بهذه المدارس معلقة، وكان لهذه الجهات أبلغ الأثر فى إيقاف مشروع قانون المعارف العام الذى خصصت المادة 215 منه لمدارس الأقليات غير المسلمة، واستطاعت فرنسا الحصول على حق امتياز تأسيس المدارس وخرق المواد المتعلقة بإقامة المدارس من الأجانب واستغلالها لصالحها.⁽⁴⁵⁾

تاريخ إنشاء أول مدرسة:

أنشأت أول مدرسة عثمانية فى أزيق عام 1331م وأعطيت حينئذ للعالم المشهور داود القيصرى، وفيما بعد حين كان أى سلطان يرغب فى تأسيس مدرسة جديدة كان يدعو العلماء من المراكز الثقافية القديمة فى الأناضول كقونية وقيصرية وآق ساراي، وحتى فى بلاد العالم الإسلامى كفارس وتركستان ومصر والشام، وأخذت المدارس العثمانية تتطور بسرعة فى ذلك الوقت.⁽⁴⁶⁾

(42) فاضل مهدى بيات، مرجع سابق، ص 418.

(43) جمال زكريا قاسم، الخروج العربى عن الدولة العثمانية فى كتاب "العلاقات العربية التركية من المنظور العربى والتركى، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991م، ص 65.

(44) أحمد سامح الخالدى، أنظمة التعليم، ج1، بيت المقدس، 1933م، ص 54.

(45) عزيز سامح التر، مرجع سابق، ص 174.

(46) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 255.

د / خيرية بنت علي بن عبدالله الشهري أشهر المدارس:

ومن أشهر مدارس الدولة العثمانية مدرسة علي باشا في أدرنة ومدرسة شهاب الدين باشا في بلوفديق، ومدرسة محمد باشا في استانبول، ومدرسة محمد علي باشا في بورصة ومدرسة أسكي علي باشا في بورصة ومدرسة اسحق بك في اسكوب/سكوبيه وضمن هذه المجموعة أيضاً كانت تأتي المدارس القديمة في الأناضول التي أسست قبل العثمانيين.⁽⁴⁷⁾

مكانة ووضع المعلم:

يحظى المدرسون في المجتمع العثماني بمكانة رفيعة حافظوا عليها، ومن ثم كانوا يتمتعون بصلاحيات غير عادية، ولاسيما في المدارس الكبرى، مثل مدارس الفاتح والسليمانية، فكان يتم بين الحين والآخر إسناد بعض المهام المؤقتة إليهم لكنها جد مهمة، مثل تسجيل الأوقاف في استانبول وخارجها، والتفتيش عليها، والتحقق في المخالفات المالية في شتى الأنواع، وعمل التحقيقات حول الوظائف العرفية والشرعية وغيرها.⁽⁴⁸⁾، ونرى العديد في الأحكام (الأوامر السلطانية) في "دفاتر المهمة" حول هذا النوع من الوظائف المؤقتة وطبيعتها التي تقرر بفرمان يصدر موجهاً لشخص المدرس، كما كان يطلب عند التحقيق في بعض الموضوعات أن تشكل لجنة تضم معهم أمر السنجق والقاضي.⁽⁴⁹⁾

وفي المراسم والاحتفالات المهمة كان مدرسو المدارس ذات المستوى الرفيع يشاركون فيها بالأزياء الخاصة بهيئة رجال العلم، ولهم عند الخطاب ألقاب يخاطبون بها مثل: "أعلم العلماء المتبحرين ... الخ".⁽⁵⁰⁾

والمعروف أن لمدرس المدرسة مساعد يعاونه في تكرارلقاء الدروس على الطلاب يطلقون عليهم اسم "معيد" ويتقاضى أجراً يومياً قدره في الغالب خمس أقات.⁽⁵¹⁾

نقص العلماء المتميزين وأثره على إنشاء مدارس جديدة:

(47) محمد أحمد أنيس، مدرسة التاريخ المصري في العهد العثماني، نشر معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1962م، ص 34.

(48) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ج1، استانبول، 1999م، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفتوى والثقافة الإسلامية، استانبول، ص 293.

(49) عبد القادر النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسن، ج2، دمشق، 1987م، ص 64.

(50) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 35.

(51) أكمل الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 294. وانظر: السلطان عبد العزيز فهمي، السلطان محمد الفاتح، بيروت، 1975م، ص 64.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

مع أن محمد الفاتح أوجد إمبراطورية كبيرة إلا أنه كان يشكوا من أن الدولة تخلو من علماء يمكن مقارنتهم بعلماء الدول الإسلامية الأخرى، فبادر بعد فتح استانبول إلى تأسيس ثمانى مدارس وضعها تحت تصرف أشهر العلماء، وفيما بعد عندما بنى جامعه خلال الفترة من 1463م إلى 1470م وأنشأ حوله ثمانى مدارس أخرى عرفت باسم "الصحن الثمانى" التى سلمها إلى ثمانى من العلماء المشهورين، وبالإضافة إلى هذه المدارس كانت هناك ثمانى مدارس عالية للتخصصات المختلفة، وثمانى مدارس إعدادية⁽⁵²⁾ مدارس الأقليات فى ولايات الدولة العثمانية:

أولاً: مدارس الأقليات الغير إسلامية فى البلاد العربية:

وهى المدارس التى أقامتها الطوائف الغير إسلامية وبخاصة المسيحية واليهودية، ولا تدخل المدارس الأجنبية ضمن هذا الحقل، وأتبع فى عرض هذه المدارس منهج محدد فى الجداول الإحصائية فى جميع الولايات كالاتى⁽⁵³⁾:

| التواء | القضاء | اسم المدرسة | إليها المدرسة تنسب | فج الترخيص المسنول الذى فصح الترخيص باسمه | درجة المدرسة | الذكور/الإناث | عدد الطلبة | تاريخ تأسيس المدرسة | تاريخ الترخيص |
|--------|--------|-------------|--------------------|---|--------------|---------------|------------|---------------------|---------------|
| | | | | | | | | | |

ومما يلاحظ على الجدول السابق ما يلى⁽⁵⁴⁾:

- 1) إنها أعدت إحصائيات دقيقة عن مدارس كل مذهب ولاسيما المسيحية، وفى مدينة حلب مثلاً كان هناك 25 مدرسة موزعة كالاتى:
 - 10 لليهود، 5 للأرمن، 6 للروم، 2 للروم الأرثوذكس، وواحدة لكل من البروتستانت والموارنة.
- 2) أن معظم المدارس الغير إسلامية كانت مختلطة للذكور والإناث.

(52) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 256.

(53) فاضل مهدي بيات، مرجع سابق، ص 289.

(54) فاضل مهدي بيات، مرجع سابق، ص 290.

3) أن المدارس التي أنشأتها جمعية الأليانس الإسرائيلية كانت يهودية عالمية وردت أسمائها ضمن المدارس الغير إسلامية المقامة في الولايات العربية كما في بغداد والشام ما عدا القدس وردت ضمن المدارس الأجنبية⁽⁵⁵⁾.

4) يشكل سنح (ولاية) القدس حالة فريدة من نوعها بين الولايات العربية حيث تضمنت أعداد هائلة من المدارس غير الإسلامية تماثل ما كان موجود في أي ولاية من الولايات العثمانية العربية ويضم نواحي بيت لحم ويافا والرملة واللد وغزة وتمثل أعداد المدارس غير الإسلامية في القدس كالتالي⁽⁵⁶⁾:

- 20 مدرسة للروم وأكبرها في بيت لحم، 13 مدرسة للأتني، 5 للأرمن، وواحدة للقبط و39 مدرسة لليهود وأكبرها مدرسة تلمود تورا وتحتوي 365 تلميذاً.

1- المدارس اليهودية في مصر:

يخرج من يطالع المصادر اليهودية بانطباع مفاده أن مستوى التعليم اليهودي في إطار مؤسسات الطائفة كان متدنياً⁽⁵⁷⁾، وقد أسهم أثرياء التجار اليهود خلال القرن السادس عشر في تأسيس المدارس اليهودية المتخصصة في الشريعة⁽⁵⁸⁾، وكان من بين هؤلاء الحاخام "ديفيد بن زماره" الذي اشتغل بالتجارة وأولئك الذين أوصوا بوقف ممتلكاتهم بعد وفاتهم إلى بعض المدارس الدينية وتحتوي مصادر القرنين السادس عشر والسابع عشر معلومات مفادها أنه كانت توجد مدارس متخصصة في التلمود بالقاهرة والإسكندرية فقط⁽⁵⁹⁾، وتحتوي بعض الشهادات على معلومات أن الطائفة اليهودية في كل من الإسكندرية والقاهرة تحملت النفقات الخاصة لإعانة دارسي الشريعة⁽⁶⁰⁾.

وقد شهدت مدينة الإسكندرية خلال نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين زيادة ملحوظة في عدد التلاميذ الملتحقين بمدرسة "أجيون" التي كان التلاميذ

(55) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 218 – 222.

(56) يعقوب لاندوا، مرجع سابق، ص 298 – 299. وانظر: محمد عيسى صالحية، الحركة الفكرية في فلسطين في العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، عدد 59، 60، اكتوبر 1990م، ص ص 694 – 695.

(57) سميري، أحاديث يوسف، ص 264.

(58) فتاوى الحاخام ديفيد بن زماره، ج 1، الفتوى 100، فتاوى الحاخام يوم طوف، ج 2، فتوى 33، ليتمان المجتمع اليهودي في مصر، ص ص 258 – 259.

(59) فتاوى الحاخام كيوسي، فتوى رقم 1، فتاوى الحاخام شلومو هومين، ج 1، فتوى 27.

(60) يعقوب لاندوا، مرجع سابق، ص ص 294 – 295.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

يدرسون فيها بالمجان أو بمقابل رسوم ضئيلة للغاية وقدّر عدد تلاميذ هذه المدرسة عام 1884م بـ 86 تلميذاً وأرتفع عام 1901م إلى 140 تلميذاً.⁽⁶¹⁾

ومع تزايد حركة الهجرة اليهودية من شرق أوروبا إلى مصر تأسست في الإسكندرية المزيد من المدارس اليهودية منها مدرسة "عيتس حاييم" في عام 1911م، وتلقى الفتيات تعليمهم في مؤسسة "شداى يعزور" وقدّر عدد فتيات هذه المدرسة عام 1916م بـ 365 تلميذاً وقد تطورت في القاهرة في القرن التاسع عشر المدارس اليهودية المعروفة باسم "تلمود التوراة" لتبرعات العائلات اليهودية وبلغ عدد يهود التلاميذ فيها خلال عام 1884م بـ 175 تلميذاً وعدد التلميذات 175 تلميذة.⁽⁶²⁾

2- المدارس اليهودية في العراق:

سكن اليهود العراق منذ عصور قديمة في حي سكني خاص عرف باسم (محلة اليهود) الذي يقع شمال غرب مدينة الموصل، كما توزعوا في الأفضية التابعة كالموصل، وقد اختلفت المصادر في تحديد أعداد يهود العراق في العهد العثماني، ولا توجد لدينا إحصاءات دقيقة وكانت الأعداد تخمينية ومبالغ فيها.⁽⁶³⁾

ومن أهم المناطق التي توزعوا فيها: العمارية وزاخو وعقرة وزيبار ودهوك وسنجار وقد قدر عددهم دومينكو بـ 400 شخص سنة 1760م، أما الرحالة أوليفيه فقد حدد أعدادهم سنة 1796م بألف يهودي في عموم الولايات العراقية.⁽⁶⁴⁾

وكان لليهود مؤسساتهم التعليمية الخاصة بهم في العراق، ويعود تاريخ افتتاحها إلى بداية القرن التاسع عشر، فمدرسة كركوك التي تأسست سنة 1230هـ، 1814م، والتي تدعى مدرسة الموارش.⁽⁶⁵⁾ من أقدم المدارس اليهودية في ولاية الموصل، ثم مدرسة أخرى في السليمانية أسست سنة 1235هـ - 1819م، وأخرى في أربيل تأسست عام 1240هـ -

(61) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516 - 1916م)، دمشق، 1974م، ص 74.

(62) عزت أحمد عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، القاهرة، 1983م، ص 223.

(63) علي شبيب محمود الحياتي، اليهود في الموصل 1921 - 1952، دراسة عامة أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2012م، ص ص 10 ، 22.

(64) دومينكو لانزا، الموصل في القرن الثامن عشر، مطبعة الشرقية الحديثة، الموصل، العراق، 1953م، ص 11.

(65) الموارش: هي المدارس اليهودية التقليدية التي كانت موجودة في العراق وتركز اهتمامها على تعليم الطلاب العلوم الدينية (التوراة والتلمود) واللغات العربية والتركية والعبرية بالإضافة إلى دراسة بعض المعلومات العامة مثل الرياضة والنشيد واللغة الإنجليزية وهذه المدارس أقرب إلى المدارس الدينية. انظر: لمي عبد العزيز مصطفى، نسبية عبد العزيز الحاج علاوي؛ موقف الدولة العثمانية في الأقليات غير المسلمة، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية - مجلد 4 - عدد 10 - سنة 4 تشرين الثاني 2017م.

د / خيرية بنت علي بن عبدالله الشهري

1842م، وهذا يعنى أن هذه المدارس فتحت قبل أن تصدر المراسيم الإصلاحية (كولخانة وهمايونى).

أما بعد سنة 1839م فقد تأسست عدد من المدارس فى الموصل منها مدرستان مدرسة الموصل الأولى ومدرسة الموصل الثانية، بلغ عدد الطلاب فى الأولى سنة 1310هـ - 1892م 40 طالباً أما المدرسة الثانية فتبلغ عدد طلابها سنة 1903م 95 طالباً.⁽⁶⁶⁾ أما فى دهوك فقد أشارت سالنامات الموصل إلى وجود مدرستين لليهود بلغ عدد طلابها 43 طالباً⁽⁶⁷⁾، فضلاً عن مدرسة أخرى فى قضاء زاخو وكان عدد طلابها سنة 1903م هو 30 طالباً.⁽⁶⁸⁾

3- المدارس المسيحية فى العراق:

أعطى خط شريف همايون الصادر فى عام 1856م كل طائفة دينية الحق فى افتتاح مدارس أهلية لأبنائها ومنحهم حق اختيار المناهج واختيار المعلمين بشرط أن تكون هذه المدارس تحت ملاحظة مجالس المعارف الخاصة بكل منطقة جغرافية.⁽⁶⁹⁾ ولذلك كانت هناك مدارس خاصة بالأقليات غير المسلمة تولت الطوائف الدينية مسئولية إدارتها والإنفاق عليها بشرط حصولها على رخصة بذلك⁽⁷⁰⁾، وتلقت هذه المدارس الدعم من أبناء الطوائف الأغنياء والقادرين ومن القناصل الأجانب وبعضها كانت تتقاضى من طلابها أجوراً دراسية لتسديد مصاريف هذه المدارس⁽⁷¹⁾، وقام بعض الأغنياء بتخصيص مبلغ مالى لشراء عقار يخصص ريعه للإنفاق على تلك المدارس وكذلك المساعدات التى تقدمها الإرساليات القنصلية.⁽⁷²⁾

⁽⁶⁶⁾ سعيد الديوجي، مدارس الموصل فى العهد العثماني، مجلة سومر، ج2، مجلد 18، بغداد، 1962م، ص 94.

⁽⁶⁷⁾ فاضل مهدي بيات، مرجع سابق، ص 143.

⁽⁶⁸⁾ إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطنى فى العراق (1863 - 1932)، مركز دراسات الخليج العربى، جامعة البصرة، 1982م، ص 62.

⁽⁶⁹⁾ أخذت تلك المدارس مناهجها الدراسية فى المدارس الأجنبية داخل البلاد العثمانية أو من البلاد الأجنبية وحسب العلاقات الدينية كانت تربط تلك الجماعات بالبلاد. انظر: جمال أسد مزعل، نظام التعليم فى العراق، الموصل، 1989م، ص 26.

⁽⁷⁰⁾ غانم سعيد البعيدى، التعليم الأهلى فى العراق فى مرحلتيه الابتدائية والثانوية تطوره ومشكلاته، بغداد، 1970م، ص 43.

⁽⁷¹⁾ ياسين شهاب شكرى، ولاية بغداد (1872 - 1909م) دراسة فى أوضاعها الاقتصادية والإدارية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1994م، ص 72.

⁽⁷²⁾ جميل موسى النجار، التعليم فى العراق فى العهد العثماني الأخير 1869 - 1918م، بغداد، 2002م، ص 231.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

وكانت هذه المدارس تقوم بتدريس لغة الطائفة التي تتبعها فيما كانت الدولة العثمانية تعطي لهذه المدارس مدرسين لتدريس اللغة التركية، باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وقام الضباط بهذه المهمة بهدف إشراف الدولة العثمانية على هذه المدارس.⁽⁷³⁾

وفتحت الطوائف النصرانية الثلاث في الموصل (الكلدان - السريان - الأرمن) مدارس خاصة يتلقى فيها التلاميذ دروساً في تعلم بعض المهن التي تفيدهم في حياتهم بالإضافة لدروس في المراسلة وغيرها من العلوم وتعلم لغات أوروبية وكان الكلدان واليعاقبة يتلقون في مدارسهم الرتب الكنسية وسفر المزامير.⁽⁷⁴⁾

وتعد أقدم مدرسة مسيحية في الموصل هي مدارس السريان التي يعود تاريخها لعام 1215هـ / 1800م واستمرت عملية تأسيس هذه المدارس طوال القرن التاسع عشر حتى بلغ عددها عشرة مدارس.⁽⁷⁵⁾

وحدثت تغيرات كثيرة على هذه المدارس وقسمت إلى مدارس ابتدائية رشدية (متوسطة) ومنها مدرسة الطاهرة المختلطة للسريان الكاثوليك ومدرسة مارتوما (رشدية) للسريان الكاثوليك، ومدرسة مارتوما الابتدائية المختلطة للسريان الأرثوذكس ومدرسة الشاطية المختلطة للسريان الكاثوليك.⁽⁷⁶⁾

وارتفع عدد المدارس في ولاية الموصل إلى 15 مدرسة عام 1905م بواقع 12 مدرسة للذكور وواحدة للإناث واثنين مختلطين.⁽⁷⁷⁾

4- مدارس الأقليات الدينية في الشام:

كانت مدارس الأقليات الدينية تنتشر في بلاد الشام كحلب وبيروت وفلسطين والأردن ودمشق وكانت تمارس التعليم الديني وأقامها الرعايا العثمانيون في ظل الامتيازات الممنوحة لهم، ولكنها لم تكن ذات إسهام كبير في الحياة العلمية والتعليمية لدى العثمانيين، بقدر ما لعبت دوراً فعالاً في ظهور حركات سياسية مناهضة للدولة العثمانية بين الأقليات غير المسلمة، وساعدت على تمزيقها، وكانت حركة العلمنة التي ظهرت في القرن التاسع

(73) على شيبث محمود الحياتي، مرجع سابق، ص 148.

(74) لويس ساكو، الموصل حسب رحلة بادجر، مجلة بين النهرين، العدد 9، 10، السنة الثالثة، الموصل، 1975م، ص 68.

(75) لويس ساكو، مرجع سابق، ص 74.

(76) أكمل الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 510.

(77) سعيد الديوجي، مرجع سابق، ص 45.

د / خيرية بنت علي بن عبدالله الشهري

عشر داخل مدارس الأقليات تمارس التعليم القائم على التعليم الديني قد بدأت مع حركة التحديث التي ظهرت في النظام التعليمي العثماني في نفس الفترة.⁽⁷⁸⁾

وكانت المدارس التبشيرية في بلاد الشام قد أخذت أعدادها في الزيادة تسير على برامج تشبه برامج المدارس العثمانية⁽⁷⁹⁾ ولعبت المدارس التي كانت تمارس ذلك النوع في الدعايات المغرضة في ولاية الشام وخاصة في بيروت دوراً مؤثراً في مقاومة مفهوم "العثمانية" و "اتحاد العناصر" الذي تبنته الدولة، وظهور تيار "القومية العربية" مما أدى إلى خروج العرب من الدولة العثمانية، وانتشرت في الكليات التي فتحها الأمريكيون في القرن 19 فهناك مدارس "طب عنتاب" وجامعة بيروت الأمريكية عام 1867م ومدرسة طب سان جوزيف الكاثوليكية التي أقامها الفرنسيون في بيروت عام 1988م.⁽⁸⁰⁾

ثانياً: المدارس الأجنبية في البلاد العربية:

وهي المدارس التي أقامتها الدول المختلفة في البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية وتشمل: (بغداد، بيروت، حلب، سوريا، الموصل، والقدس). وأما الدول التي أقامت هذه المدارس فهي أمريكا، فرنسا، وإنجلترا، وروسيا، وألمانيا، وإيطاليا. ويتضح لنا ان أعداد المدارس الأجنبية الخاصة بالأقليات الدينية ملفت للنظر ويمكن عرضه كما يلي:

1-24 مدرسة لليهود في عام 1317 و 21 في عام 1318م.

2- 4 مدارس للنصارى وواحدة للأتين.

3- 46 مدرسة وردت في حقل اسم الطائفة التي أسست المدرسة عبارة (أطفال غير مسلمة).⁽⁸¹⁾

ويتضح من الجداول الإحصائية أن مدارس اليهود واللاتين كانت مميزة، وأن مدارس النصارى تتدخل ضمن المدارس المخصصة للأطفال الغير مسلمين، إلا أن هذا لا يؤكد أن هذه المدارس كلها مخصصة للنصارى، إذ أن قسماً من مدارس اليهود وردت ضمن هذا الحقل، ففي سالنامة 1900م ذكر في الجدول للبروتستانت 13 مدرسة و14 للأتين، كما يتضح أن المدرستين الأجنبيتان في بغداد كانتا تحملان أسم البروتستانت واللاتين وهما

(78) محمد فؤاد كوبريللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967م، ص 34.

(79) محمد نامق كمال، فاتحة الفتوحات العثمانية، حيفا، 1909م، ص 67.

(80) أحمد طريبن، لبنان في عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب (1861 - 1920م)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968م، ص 17.

(81) فاضل مهدي بيات، مرجع سابق، ص 292.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

رشديتان وعدد طلاب مدرسة اللاتين 416 طالب و671 طالبة وعدد طلاب مدرسة البروتستانت 17 طالب و19 طالبة.⁽⁸²⁾

القوانين المنظمة لمدارس الأقليات:

سعت الإمبراطورية العثمانية إلى تنظيم علاقاتها مع الأقليات الغير مسلمة في نطاق الدولة في إطار "نظام الملة" النابع من أحكام الشريعة الإسلامية، أما علاقاتها مع الأجانب المقيمين بها فقد منحتهما امتيازات كفرنسا في النصف الأول من القرن السادس عشر، واستمر ذلك الوضع حتى أوائل القرن التاسع عشر.⁽⁸³⁾

وفي سنة 1867م أصدرت الدولة العثمانية لائحة تنظيمية (نظامنامه) نصت فيها على عملية تملك الأجانب المقيمين بها للأراضي والعقارات، فقد نصت اللائحة على: أن الأجانب يتمتعون بحق التصرف في العقارات والأراضي في كافة أنحاء البلاد ما عدا منطقة الحجاز، وكان من أهم نتائج تلك اللائحة عدم اعترافهم للدولة بحقها في الرقابة على النظم المتبعة في مدارسهم الأجنبية، غير أن اللائحة التنظيمية للمعارف الصادرة سنة 1879م أوجبت على غير المسلمين والأجانب المقيمين داخل الدولة بإتباع شروط تم تحديدها عند إقامتهم للمدارس، وأهمها مسألة "الحاجة" إذ لا تفتح مدرسة إلا عند الضرورة⁽⁸⁴⁾، كما يتم بالإضافة إلى ذلك تحديد الأمور الخاصة بأرض المدرسة وبنائها، والهيئة التأسيسية لها والكادر التعليمي، كما يجب التأكد من عدد السكان غير المسلمين في الحي أو المنطقة التي ستقام بها المدارس، وبعد ذلك يجري تقديم طلب إلى "نظارة المعارف لفتح المدرسة والحصول على الرخصة، كما كان ترميم مدارس الأقليات وتوسعتها أمور مرتبطة بالحصول على ترخيص.⁽⁸⁵⁾

وعند إعلان دستور سنة 1876م اتجه إلى جميع أهالي الأقليات غير المسلمة والواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية في مادته الخامسة عشر، وتشكلت لجنة (التفتيش على مدارس غير المسلمين والأجانب) لأول مرة عام 1886م وكانت تابعة لنظارة المعارف؛ وذكر زهدي باشا عام 1893م في تقريره الذي رفعه للسلطان: أن القوانين التي صدرت حول مدارس الأقليات غير المسلمة ومدارس الأجانب لم يتم تطبيق أي منها، وذلك بسبب

(82) أكمل الدين إحسان أوغلي، ج2، مرجع سابق، ص 430.

(83) أكمل الدين إحسان أوغلي، ج2، مرجع سابق، ص 596.

(84) عبد الكريم رأفت، العرب والعثمانيون 1516 - 1916م، دمشق، 1974م، ص 74.

(85) نور الدين حاطوم، نشاط البعثات الأجنبية الدينية في العالم العربي، معهد الدراسات التاريخية والجغرافيا، القاهرة، 1960م، ص 64.

الحكومات العثمانية التي لم تهتم بالأمر وكشف زهدي في ذات التقرير عن وجود 4547 مدرسة داخل الدولة العثمانية منها 413 مدرسة للأجانب ، وبلغ عدد المدارس غير المرخصة 4049 مدرسة.⁽⁸⁶⁾

كما صدر فرمان سنة 1895م نص على تعيين معلمين للغة التركية في مدارس الأقليات غير المسلمة الرشدية أو ما في مستواها في كل من الأناضول والروميلي على أن تتكفل الدولة بنفقاتها، غير أن هذا فرمان لم يطبق بشكل جدى لإتفاق رؤساء الرعايا غير المسلمين الروحانيون والدول الأوربية والجامعات التبشيرية على موقف مشترك يقاوم الدولة العثمانية في ما يخص مدارس الأقليات غير المسلمة والمدارس الأجنبية، ولذلك قام الروس بحماية الأرثوذكس، فقام الفرنسيون والألمان بحماية الأرمن الكاثوليك، بينما قام كل من الأمريكيون والإنجليز بحماية الأرمن البروتستانت، ونتيجة لذلك فشلت محاولات الدولة في جعل اللغة التركية لغة التدريس في مدارس الأقليات غير المسلمة.⁽⁸⁷⁾

وأخيراً قامت نظارة المعارف وألزمت مدارس الأقليات وغير المسلمين في الدولة العثمانية بالتصديق في شهاداتها من "النظارة" حتى تصبح هذه الشهادة "سارية المفعول" وقامت بوضع نوع من الرقابة على تلك المدارس، لكن هذه المحاولة قوبلت بمعارضة قوية من الدول الأوربية والأقليات، وكان عدد مدارس الأجانب في عام 1911م 10 مدارس عالية و 46 مدرسة إعدادية و 1450 مدرسة ابتدائية وكان عدد تلاميذ المدارس يبلغ 61675 تلميذاً وكان عدد مدارس الروم اليونانيين 3500 مدرسة وللأرمن 2500 مدرسة بمستويات مختلفة ولا توجد عليها رقابة.⁽⁸⁸⁾

وقد شكلت الدولة لجنة لحل مشكلة الأقليات غير المسلمة عندما اتحدت عام 1911م وطالبت من الدولة وضع نظام جديد للمدارس وقبلت بذلك الحكومة، وكان أهم قرارات اللجنة أن تبقى مدارس الأقليات والأجانب مستقلة في ما عدا تعليم اللغة التركية، ولكن حروب البلقان أوقفت تنفيذ هذه القرارات، وفي عام 1913م تم السماح للمدارس بممارسة التعليم بلغاتها المحلية بشرط تعليم اللغة التركية، ونصل مما سبق أن الدولة لم تتمكن من وضع رقابة حقيقية على تلك المدارس حتى قيام الحرب العالمية الأولى واستمر التعليم على الطرق القديمة.⁽⁸⁹⁾

(86) جمع عبد الجليل التميمي، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية في العهد العثماني، ، 1988م، ص 83.

(87) توفيق على برو، العرب والترك في العهد الدستوري (1892 – 1914م) القاهرة، 1960م، ص 34.

(88) توماس أرتولد، الخلافة، ترجمة جميل معلى، دمشق، 1946م، ص 84.

(89) حسن عثمان، مصر العثمانية في كتاب المحمل في تاريخ مصر العام، حسن إبراهيم حسن للنشر والتوزيع، القاهرة، 1942م، ص 17.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

وفي عام 1914م تم ربط كافة مدارس الأقليات والأجانب بنظارة المعارف ولم يعترض على ذلك أحد بسبب استمرار الحرب، ثم صدرت لائحة تعليمات المدارس الخصوصية عام 1915م وتتص في الفقرة 20 على أن السماح بفتح مدارس في الدولة العثمانية أمر متروك لنظارة المعارف، ونصت الفقرة 6 على شروط معينة تلتزم بها الأقليات الدينية عند فتح وتدرّس اللغة التركية وتاريخ وجغرافية الدولة العثمانية على يد معلمين أتراك.⁽⁹⁰⁾

ولم تتحقق رقابة مدارس الأقليات والمدارس الأجنبية إلا بعد حرب الاستقلال التركية بعد الحرب العالمية الأولى وصدر قانون "توحيد التدريسات" في 31 مارس 1924م.⁽⁹¹⁾

التسامح الديني للمسلمين في الدولة العثمانية والاضطهاد الديني لأوروبا.

يقول شكيب أرسلان في كتابه حاضر العالم الإسلامي (إن أحد الوزراء العثمانيين كان مرة في أحد المجالس في جدال مع بعض رجال الدولة في أوروبا فيما يتعلق بموضوع التعصب، فقال لهم الوزير العثماني، إننا نحن المسلمين من ترك وعرب وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب في الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة أعدائنا، ولو كنا قديرين على استئصالهم ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على ألا نبقي بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين وأن نجعل بلداننا كلها صافية للإسلام، فما هجس في ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلاً، وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا، كما وقع للسلطان سليم الأول العثماني تقوم في وجهه الملة، ويحاجه مثل زنبيلي على أفندي شيخ الإسلام ويقول له بلا محاباة ليس لك على النصارى واليهود إلا الجزية وليس لك أن ترعجهم عن أوطانهم، فيرجع السلطان عن عزمه إمتثالاً للشرع الحنيف، فبقى في أظهرنا حتى أبعد الفرق وأصغرها نصارى ويهود وصائبية وسامرة ومجوس، وكانوا كلهم وافدين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، أما أنتم معاشر الأوروبيين فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد واشترطتم عليه إذا بقى بينكم أن ينتصر ولقد كان في أسبانيا ملايين وملايين من المسلمين وكان في جنوب فرنسا وفي شمال إيطاليا وجنوبها مئات الألوف منهم، ولبثو في هذه الأوطان أعصراً مديدة، ولا تزالون تستأصلونهم حتى لم يبق في هذه البلدان شخص واحد يدين بالإسلام ولقد طفت ببلاد أسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف أنه قبر مسلم.⁽⁹²⁾

(90) ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1960م، ص 37.

(91) على حسون، تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، 1980، ص 54.

(92) محمد مورو، مرجع سابق، ص 193.

من خلال استعراض هذه الدراسة حول موضوع "مدارس الأقليات فى الدولة العثمانية" نستطيع أن نؤكد أن العثمانيين انطلقوا من خلال الإسلام كأساس للتعامل مع الأقليات غير المسلمة (خاصة اليهود والنصارى) وعلى هذا لم تكن نظرتهم تجاههم عنصرية فكانت لهم امتيازات حصلوا عليها بموجب الشريعة الإسلامية التى ضمنّت لهم أموالهم وأرواحهم وعقائدهم، ولذلك حرصت الدولة العثمانية على حماية الأرواح والأموال ودور العبادة طالما كان هؤلاء لا يشكلون خطراً على الدولة من خلال اتصاليهم بالدول الأجنبية. وفى عهد التنظيمات (1839 - 1871م) أصبح لهم حقوقاً أكبر أتاحت لهم المشاركة فى الحياة السياسية من خلال اختيار من يمثلهم أمام السلطات العثمانية، وكانت الدولة تسمح لهم أن يكون لهم مدارسهم الخاصة بالإضافة للسماح لهم بإعادة ترميم دور العبادة ومنحهم التراخيص لبناء دور عبادة جديدة.

وكان للدولة العثمانية دور كبير فى تدخلها لفض النزاعات التى كانت تحدث بين الملل والطوائف بسبب نشاط الإرساليات التبشيرية التى كانت تثير كثير من المشاكل وتحرص على خلق أوضاع غريبة شاذة عن المجتمع وتخلق مناخ خصب للتدخلات الأجنبية.

ومما سبق عرضه فقد توصلنا للنقاط التالية فى دراستنا وهى:

- 1- أن الأقليات غير المسلمة قد حصلت فى ظل الدولة العثمانية على كل أنواع الحرية والمساواة والأمان والرفاهية التى قل أن تتوافر فى أى مجتمع أوروبى آخر.
- 2- أن بعض الأقليات غير المسلمة رغم كل المعاملة الحسنة والتسامح الكبير لم يشعروا أنهم جزء من المجتمع المسلم، بل يشعرون أنهم نسيج بمفرده وأحداث التاريخ توضح ذلك.
- 3- أن بعض الأقليات لم تكف بانطوائهم عن مجتمعاتهم المسلمة التى يعيشون بها بل أصبحوا طابوراً خامساً لأعداء الأمة المسلمة ينقلون أخبارهم ويقفون بالمرصاد للمسلمين.
- 4- أن الأقليات غير المسلمة لم تحيك المؤامرات أو تتعاون مع أعداء الإسلام إلا فى فترات ضعف عقيدة الانتماء عند المسلمين وإطلاق المحافل الماسونية والمدارس التبشيرية والإرساليات كما حدث فى عهد السلطان محمود الثانى مما كان سبباً أدى فى النهاية لسقوط الدولة العثمانية.

(رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)

- 5- إن المشاكل التي تسبب فيها الأقليات لم تكن لتحدث لو أن المجتمع المسلم كان ملتزماً بشريعة الإسلام متمسكاً بعقيدته.
- 6- إن الشعور بالأقلية لدى أبناء الطوائف هو في النهاية حالة نفسية، وما كان هذا الشعور إلا نوعاً من العصبية، لا يختلف عن عصبية العشائر البدائية وإن تخفى في زى الدين، وأضيف إلى ذلك فأقول إن وعى الأكثرية الدينية أو الطائفية لأكثريتها هو أيضاً ضرباً من العصبية البدائية.⁽⁹³⁾
- 7- والعصبيات من هذا النوع أو ذلك لا تفيد في أى مجتمع، سواءً في المشرق العربي أو في غيره من بقاع العالم، وأهم ما تورثه هذه العصبيات هو الإضرار بمصالح الناس دون التفرقة بين الأكثرية والأقلية، وهناك من شعوب العالم في العصر الحديث من تعلم كبح جماح العصبية الفئوية من أى نوع كان ووضع الولاء للوطن أو للدولة أو للمجتمع أو للمصلحة العامة ومنها مصلحة الفرد فوق الولاء لعصبية الفئة، سواءً كانت هذه العصبية دينية أو غير دينية، وهناك في العالم الحديث شعوب لم تتعلم ذلك بعد، ولا بد من ثمن تدفعه عاجلاً أم آجلاً إن هي لم تتعلم هذا الأمر.

⁽⁹³⁾ كمال سليمان الصليبي، طبيعة الأقليات الدينية في المشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982م، ص 42.

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق (1863 – 1932)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982م.
2. إبراهيم هاشم، المجمع اللبناني راند التعليم المجاني والالزامي، عدد 3، المنارة.
3. أحمد إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، 1516 – 1918م، الموصل، 1983م.
4. أحمد سامح الخالدي، أنظمة التعليم، ج1، بيت المقدس، 1933م.
5. أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ط2، دمشق، د.ت.
6. أحمد طربين، لبنان في عهد المنصرافية إلى بداية الانتداب (1861 – 1920م)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968م.
7. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003م.
8. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، بيروت 1997م.
9. أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوى، ج1، إستانبول، 1999م، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول.
10. أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوى، ج2، منظمة المؤتمر الإسلامي، إستانبول، 1999م.
11. بان غانم أحمد الصباغ، سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية، دراسة تاريخية، مجلة التربية والعلم، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، مجلد 19، عدد 5، 2012م.
12. بطرس لبكي، تطور مؤسسات التعليم في لبنان خلال القرن الأخير من الحكم العثماني، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57، 58، تونس 1990م.
13. البطريرك روفائيل بيداويد، الكنيسة الكلدانية، مجلة المنارة، عدد 27، 1986م.
14. بيار رافال، المسيحيون في الشرق في القرنين الثاني والثالث، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، مجموعة مؤلفين تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهر، ط2، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، 2002م.
15. توفيق على برو، العرب والترك في العهد الدستوري (1892 – 1914م) القاهرة، 1960م.
16. توماس أرتولد، الخلافة، ترجمة جميل معلى، دمشق، 1946م.
17. جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، الموصل، 1989م.
18. جمال زكريا قاسم، الخروج العربي عن الدولة العثمانية في كتاب "العلاقات العربية التركية من المنظور العربي والتركي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991م.
19. جمع عبد الجليل التميمي، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية في العهد العثماني، 1988م.
20. جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869 – 1918م، بغداد، 2002م.
21. جوزيف أبو نهر، المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، 2013م.
22. حسن عبد الملك الحسنى، تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر، تقديم سلامة صالح النعماني، عمان، 1985م.
23. حسن عثمان، مصر العثمانية في كتاب المحمل في تاريخ مصر العام، حسن إبراهيم حسن للنشر والتوزيع، القاهرة، 1942م.

- (رعاية الموهبة في ضوء آيات الذكر الحكيم)
24. خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة د. محمد الأرنؤوطي، ج1، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م.
 25. دومنيكولانزا، الموصل في القرن الثامن عشر، مطبعة الشرقية الحديثة، الموصل، العراق، 1953م.
 26. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1960م.
 27. سعيد الديوجي، مدارس الموصل في العهد العثماني، مجلة سومر، ج2، مجلد 18، بغداد، 1962م.
 28. شاکر الخوري، مجمع المسرات، مطبعة الاجتهاد، بيروت، 1980م، ص 15.
 29. عايف حبيب العاني، التعليم في العراق من أواخر القرن التاسع عشر إلى العقود الأولى من القرن العشرين، دراسة في كتاب التربية الإسلامية، ج4 مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة، عمان، الأردن، 1990م.
 30. عبد السلام عبد العزيز فهمي، السلطان محمد الفاتح، بيروت، 1975م.
 31. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مقترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م.
 32. عبد القادر النعيمي، المدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسنی، ج2، دمشق، 1987م.
 33. عبد الكريم رأفت، العرب والعثمانيون 1516 – 1916م، دمشق، 1974م.
 34. عزت أحمد عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، القاهرة، 1983م.
 35. عزيز سامح التري، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، القسم الأول، تعريب محمود علي عامر، بيروت، 1989م.
 36. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، 1980م.
 37. علي شبيت محمود الحياني، اليهود في الموصل 1921 – 1952، دراسة عامة أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2012م.
 38. غانم سعيد البعیدی، التعليم الأهلي في العراق في مرحلتيه الابتدائية والثانوية تطوره ومشكلاته، بغداد، 1970م.
 39. فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، مجلد 1، ط1، بيروت، لبنان، 2003م.
 40. فتاوى الحاخام ديفيد بن زماره، ج1، الفتوى 100، فتاوى الحاخام يوم طوف، ج2، فتوى 33، ليتمان المجتمع اليهودي في مصر.
 41. فتاوى الحاخام كيوسی، فتوى رقم 1، فتاوى الحاخام شلومو هومين، ج1، فتوى 27.
 42. كاترين مايور جاوين، نهضة الكنائس في نهاية العصر العثماني "المسيحية عبر تاريخها في الشرق".
 43. كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002م.
 44. كمال سليمان الصليبي، طبيعة الأقليات الدينية في المشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982م.
 45. لمي عبد العزيز مصطفى، نسبية عبد العزيز الحاج علاوي، موقف الدولة العثمانية في الأقليات غير المسلمة، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مجلد 4، عدد 10، سنة 4 تشرين الثاني 2017م.
 46. لويس ساكو، الموصل حسب رحلة بادجر، مجلة بين النهرين، العدد 9، 10، السنة الثالثة، الموصل، 1975م.

د / خيرية بنت علي بن عبدالله الشهري

47. ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرن السادس عشر والسابع عشر، ج1، بيروت، 1989م.
48. محمد أحمد أنيس، مدرسة التاريخ المصري في العهد العثماني، نشر معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1962م.
49. محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، 1957م.
50. محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، 1967م.
51. محمد حسن العبداروس، الحياة الفكرية في شرقي الجزيرة العربية في العهد العثماني (1870 - 1922م)، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57، 58، تونس، 1990م.
52. محمد عيسى صالحية، الحركة الفكرية في فلسطين في العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، عدد 59، 60، أكتوبر 1990م.
53. محمد فؤاد كوبرللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967م.
54. محمد فؤاد كوبرللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد سعيد سليمان، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993م.
55. محمد فؤاد كوبرللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967م.
56. محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977م.
57. محمد مورو، الأقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2009م.
58. محمد نامق كمال، فاتحة الفتوحات العثمانية، حيفا، 1909م.
59. مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة كمال خوجه، دار السلام، بيروت، 1980م.
60. نور الدين حاطوم، نشاط البعثات الأجنبية الدينية في العالم العربي، معهد الدراسات التاريخية والجغرافيا، القاهرة، 1960م.
61. ونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700 - 1922م، تعريب أيمن الأرمنازي، العبيكان، مطابع جامعة كامبردج، الرياض، السعودية، 2004م.
62. ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد (1872 - 1909م) دراسة في أوضاعها الاقتصادية والإدارية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1994م.
63. يعقوب لاندوا، تاريخ اليهود في مصر في الفترة العثمانية 1517 - 1914م، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2000م.
- ثانياً: المراجع الأجنبية:
64. Albert Hourani, the Ottoman Background of the Modern Middle East, Essex, 1910, P. 9.
65. Archives des Affaires Etrangères Francasis (A.A.E.F) Corresp por Beyrowth Registre.